نائب بغداد رزوق غنام وآراءه السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مجلس النواب العراقي 1930–1958

أ.م.د. حيدر عطية كاظم
كلية الآداب– الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: التاريخ الحديث. العهد الملكي. مجلس النواب العراقي

الملخص:

يتطرق هذا البحث الى احد شخصيات العهد الملكي في العراق(1921-1958) وهو النائب رزوق غنام الذي يعد من أبرز الشخصيات المسيحية خلال ذلك العهد. أستعرض البحث مكان وتاريخ ولادته، وكيف تلقى التعليم الابتدائي ومن ثم الثانوي وحصوله على الشهادة الاكاديمية فضلاً عن تكوينه الفكري وتبلور شخصيته الوطنية كما سلط البحث الضوء على نشاطه السياسي منذ ان كان شاباً.

لم يغفل البحث نشاط رزوق غنام الأدبي وكشفَ عن جهوده الصحفية من عام 1920 والتي أسس فيها جريدته العراق والتي حلت محل جريدة العرب، وكذلك أردفها بجريدة العراق المسائي عام 1923.

كانت جهود رزوق غنام في الصحافة جهود مميزة لدرجة ان زملائه لم يترددوا بتسميته شيخ الصحافة العراقية، بالإضافة لذلك كانت لرزوق غنام أراء اقتصادية برّزها في كتاب مهم أصدره عام 1949 بعنوان " الأزمة الاقتصادية في العراق : سببها وأثرها في حياة الشعب والدولة".

أتجه للعمل البرلماني منذ العام 1930 وتحديداً في الدورة الانتخابية الثالثة فأصبح نائباً عن لواء بغداد. كانت النيابة الثانية لرزوق غنام في عهد الوزارة الهاشمية الثانية عندما أنتخب نائباً عن لواء بغداد ايضاً في الدورة الانتخابية السادسة، ثم تم انتخابه في الدورة الانتخابية التاسعة عن لواء بغداد. لم يغب رزوق غنام عن مجلس النواب العراقي بدورته

العاشرة التي أمتدت من المدة من 9 تشرين الأول عام 1943 حتى الأول من كانون الأول عام 1945 كنائب عن بغداد.

أنتظر رزوق غنام أربع دورات انتخابية متتالية ليرشح نفسه عن لواء بغداد في الدورة الانتخابية الخامسة عشر في ظل حكومة نوري السعيد الثانية عشر. تعد الدورة الانتخابية السادسة عشر هي الأخيرة لرزوق غنام والأخيرة كذلك في عهد النظام الملكي في العراق ولم يكتب لها سوى أجتماعاً غير اعتيادي واحد على أمل التجمع مرة أخرى في الأول من كانون الأول عام 1958 لكن سقوط النظام الملكي في العراق حان دون ذلك.

عُرف عن رزوق غنام مداخلاته النوعية تحت قبة مجلس النواب العراقي وأبداء آراءه في مختلف المواضيع التي تم طرحها سواء كانت سياسية او اقتصادية او اجتماعية، وأن كانت طروحاته في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي هي الأبرز، لاسيما الدفاع عن حقوق الطبقات الكادحة من العمال والفلاحين، كما كان ملاحظاً جيداً لأداء الحكومات العراقية المتعاقبة طيلة الدورات الانتخابية الستة التي مثلها خلال المدة(1930-1958) لم يغادر رزوق غنام بغداد بعد قيام النظام الجمهوري في العراق وبقى ملازماً بيته حتى وفاته عام 1965.

المقدمة:

تناولت الدراسات التاريخية المهتمة بتاريخ العراق المعاصر الكثير من الشخصيات العراقية لاسيما خلال العهد الملكي في العراق، وسلطت الضوء على سيرهم وبرّزت مواقفهم وآراءهم ازاء الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة آنذاك، وتناولتها بالبحث والتحليل. لكن في الوقت نفسه أغفلت تلك الدراسات شخصيات عدة لأسباب منها خشية الباحثين من عد توفر المعلومات الكافية لتغطيتها.

كان النائب رزوق غنام أبرز تلك الشخصيات، الأمر الذي شجعني لكتابة هذا البحث عنه لاسيما وأنه من النواب الذين امتازوا بمداخلاته ومناقشاته الجريئة، فشكلت آراءه أضافة نوعية في العمل البرلماني في العراق. تناول البحث بالتفصيل ولادته وتعليمه وتكوينه الفكري والتي أدت الى صقل شخصيته السياسية بشكل مُلفت للنظر.

بعدها ركز البحث على الدورات الانتخابية الستة التي اصبح رزوق غنام من خلالها نائباً عن بغداد، ثم تطرق البحث بالتفصيل الى مواقفه وآراءه في القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية. أعتمد البحث في الدرجة الأساس على محاضر مجلس النواب العراقي ،لاسيما بين الأعوام(1930-1958) فضلاً عن بعض المصادر والمراجع الأخرى.

ولادته وتعليمه وتكوينه الفكري:-

ولد رزوق غنام داود يوسف في ولاية بغداد من أسرة مسيحية أرمنية في عام 1882 وتحديداً في جانب الرصافة في منطقة رأس القرية[1] عاش هناك طفولته وتلقى تعليمه الابتدائي والثانوي فيها، اذ دخل الى مدرسة القديس يوسف العالية عام 1889[2] أثبت فيها كفاءة عالية في تلقي العلوم بعد أن برز كواحد من الطلبة المتفوقين في المدرسة المذكورة التي كانت آنذاك تعد من أرصن المدارس المسيحية في بغداد[3] . ألم رزوق غنام أثناء دراسته للغات عدة مثل الأنكليزية والفرنسية والعثمانية، وشغف بمطالعة الكتب والصحف العربية منذ نعومة أظفاره[4]، ولما لم تكُن هناك مؤسسات علمية تعنى بالدراسة الأكاديمية سافر رزوق غنام الى مدينة اضنه في تركيا ليدرس فيها الآداب، وبالفعل تخرج منها حاصلاً على شهادة الليسانس في الأداب والعلوم عام 1904[5].

بدأت بواكير تكوين رزوق غنام الفكرية بعد أعلان الدستور العثماني عام 1908 عندما تحمس لفكرة القومية العربية شأنه في ذلك شأن العديد من الشباب المتنور، ترجم هذا الحماس الى تأسيس النادي العلمي الوطني(6) الذي أسهم في أنبثاقه. فقوبل ذلك التوجه الى أعتقاله من قبل الحكومة العثمانية ونفيه الى منطقة قيسرى في الأناضول[7]

بقي رزوق غنام في المنفى قرابة السنتين ولم تُغير تلك المدة من قناعته بضرورة حصول العرب على حقوقهم المسلوبة، أذ استمر في نضاله وتكلل ذلك النضال عندما أسس جريدة العراق في بغداد في الحادي والثلاثين من أيار 1920[8] لتحل محله جريدة العرب[9] كما أصدر جريدة العراق المسائي في الخامس من تشرين الأول1923 وكانت تصدر مساءً عُنيت بنشر البرقيات الخارجية وأخر التطورات الدولية، أستمرت بأنتظام لمدة سنه واحدة ثم توقفت[10].
من الجدير بالذكر أن رزوق غنام لُقبَ بشيخ الصحافة في العراق لما كان له من جهود كبيرة في الصحافة العراقية توجها بأصدار مجلة صوت العراق في الخامس عشر من آب 1950 والتي لم تدم طويلاً [11].

يُمكن القول أن رزوق غنام كان من المؤمنين بالقومية العربية فأخلص للمبادئ العربية، كما أنه تأثر في الوقت نفسه بالأصلاحات الأوربية وتمنى أن تكون الأصلاحات التي يقوم بها العرب على غرارها[12] كانت شهادة الصحفي المرموق أبراهيم صالح شكر[13] بحق زميله رزوق غنام هي الأبلغ عندما ذكر بالنص:" أنه أقدر صحفي عرفناه في هذه الديار... أن سياسة رزوق غنام عربية مُنذ كان المتبجحون بالعروبة في صفوف أعدائها الأتحاديين"[14].

من جانب أخر، يُعد كتاب "الأزمة الأقتصادية في العراق : سببها وأثرها في حياة الشعب والدولة" الذي صدر في عام 1949 من أهم نتاجات رزوق غنام الفكرية أذ شرح فيه مشكلة النظام الأقتصادي القائم في العراق آنذاك وأوجد الحلول لها[15].

انتخابه في مجلس النواب العراقي:-

أُنتخب رزوق غنام نائباً عن بغداد في ستة دورات أنتخابية، كانت أولها الدورة الأنتخابية الثالثة[16]، وعندما أجرت الوزارة الهاشمية الثانية أنتخابات الدورة السادسة لمجلس النواب في السابع من تموز 1935 أنتخب رزوق غنام نائباً عن لواء بغداد بعد أن زُيد عدد المقاعد النيابية عشرون مقعداً ليصبح عدد أعضاء مجلس النواب 108عضواً وكان أول أجتماع لتلك الدورة في الثامن من آب 1935[17]. كانت الجولة الأنتخابية الأخرى لرزوق غنام في 1939 عندما تم أنتخابه كنائب عن لواء بغداد في مجلس النواب العراقي في دورته التاسعة[18].

لم يكُن رزوق غنام خارج قبة مجلس النواب العراقي بدورته العاشرة التي أمتدت للمدة من 9 تشرين الأول عام 1943 حتى الأول من كانون الأول عام 1945[19]. غير أن رزوق غنام لم يُرشح طوال أربع دورات أنتخابية متتالية ليعود بعد ذلك في الدورة الأنتخابية الخامسة عشر في ظل حكومة نوري السعيد الثانية عشر أذ أنتخب نائباً عن لواء بغداد أيضاً[20].

كانت أخر دورة أنتخابية لرزوق غنام هي الدورة الانتخابية السادسة عشر وهي الأخيرة في عهد النظام الملكي أذ أفتتحت في العاشر من أيار 1958 بعد أن أجتمع المجلس النيابي أجتماعاً غير اعتياديا وأستمر حتى التاسع من حزيران من العام نفسه على أمل أن يدعى مرة أخرى للالتئام في أول كانون الأول عام 1958 غير أن ذلك لم يحصل بسبب سقوط النظام الملكي في 14 تموز من العام نفسه[21] لم يغادر رزوق غنام منزله في بغداد بعد قيام النظام الجمهوري وبقي فيه الى أن وافته المنية عام 1965[22].

أفكاره مواقفه السياسية في مجلس النواب العراقي:-

برز أول موقف للنائب رزوق غنام تحت قبة مجلس النواب العراقي في جلسته السابعة من الأجتماع الأعتيادي الأول لعام 1930 خلال الدورة الأنتخابية الثالثة عندما طُرحت لائحة قانون المعاهدة العراقية – البريطانية عام 1930 للمناقشة في السادس عشر من تشرين الثاني من العام نفسه ، أذ أبدى رزوق غنام موافقته على المعاهدة المذكورة مع تسعة نواب عن لواء بغداد لقناعته الكاملة بأن أبرام هكذا معاهدة سيعجل من حصول العراق على أستقلاله التام[23].

أنتقد رزوق غنام طريقة تشكيل الوزارات منذ تأسيس نظام الحكم في العراق عندما وصفها بالعشوائية والبعيدة كُل البُعد عن مبدأ الشخص المناسب في المكان المناسب مما سبب ذلك الأمر أهمال التفكير في شؤون العراق الجوهرية، أذ قال ما نصه :" أن الوزارات تؤلف عندنا أرتجالاً ويفكر فقط بأخذ عدد من وزرائها من هذه الطائفة ومن تلك وعدد من هذا العنصر أو ذاك، ومن غير الألتفات الى نواح أخرى خطيرة وهي الكفاءة والتجانس في النهج والتفكير وقد رأينا نتائجها الرخيصة التي جناها العراق بعد الربع قرن الذي مضى على تأسيس دولته، وتحمل وزر هذه الطريقة الخاطئة أكثرية الشعب الكادحة" لأجل ذلك نادى رزوق غنام بعودة الحياة الحزبية من جديد لأن الأحزاب حسب أعتقاده هي الأداة المكملة لمكانة الحكم الدستوري البرلماني ،وفيها يغربل الرجل ويأتي الى الحكم بواسطتها ويكون الأقدر لأدارة دفة الوزارة[24]

أعترض نائب بغداد رزوق غنام بشدة على منع الحكومة متمثلة بمديرية الدعاية العامة للصحافة العراقية الى التطرق لقضية فلسطين بعد أن قرر مؤتمراً للحزب الجمهوري الامريكي في شيكاغو جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود وفتح باب الهجرة وفق ذلك المبدأ بحجة ان الحكومة العراقية تزعم أن مصلحة فلسطين تستوجب ترك قضيتها الى ما بعد الأنتهاء من الأنتخابات في الولايات المتحدة الأمريكية وعليه دعا رزوق غنام بضرورة أن تسلط الصحافة العراقية الضوء على قضية فلسطين مثلما فعلت الصحف في سوريا ولبنان ومصر التي لولاها لسُجل على تلك الأقطار العربية أنها راضية عن القرار الأمريكي[25]

من جانب أخر، رأى رزوق غنام أن النظام البرلماني في العراق ينقصه شرطاً أساسياً للنجاح وهو تشكيل الأحزاب السياسية لأن النواب يدلون بآرائهم بشكل أنفرادي دون الرجوع الى رأي أحزابهم التي هي بالضرورة تشكل رأي فئة معينة من الأهالي وذلك ما يجعل النظام البرلماني نظاماً فوقياً. دافع رزوق غنام عن فكرته تلكَ بالقول :" يجب أن تتألف الأحزاب وهي تمثل رغبات وحاجات وأهداف كل طبقة من طبقات الشعب لأن في كل أمة أفراد الشعب غير متساوين ولكل طبقة حاجات وأهداف تختلف، فمن الممكن تأليف ثلاثة أحزاب في هذا المجلس بكل سهولة وآنذاك يتكلم النائب معبراً عن رغبات وأهداف الحزب الذي يمثله، وعندئذ نستطيع أن نقول أن لدينا نظاماً برلمانياً صحيحاً"[26].

وصف رزوق غنام في السابع والعشرين من آذار 1945 تأسيس الجامعة العربية بالخطوة العظيمة للوصول الى تحقيق الهدف الأسمى وهو الأستقلال التام للبلدان العربية كافة،

وللحفاظ على جميع المكتسبات ،لأن تلك البلدان ضعيفة بمفردها ولا تقوى على صيانة حريتها وأستقلالها بعد أن ضحت شعوبها في سبيلها بالمال والأنفس، لأجل ذلك دعا رزوق غنام أن يكون الأتحاد بين البلدان العربية وثيقاً وبعيداً عن الدين او الطائفة، وفي الوقت نفسه نبه النائب رزوق غنام الى مشكلة حقيقية تهدد كيان أتحاد الدول العربية في جامعة واحدة هي قضية فلسطين بعد أن عدها الشوكة في جسد هذا الأتحاد وأنه سيكون ناقصاً وضعيفاً لأن فلسطين جغرافياً تقع في وسط الوطن العربي. ختم غنام حديثه بالقول: " أذا لم تشعر فلسطين شعور الأقطار العربية وتتعاون معها بمادياتها فأن هذا الأتحاد سيكون مستقبله غير مأموناً"[27] .

أدان نائب بغداد رزوق غنام الأعتداء الفرنسي على سوريا ولبنان واصفاً قصف العاصمة السورية دمشق في 29 آيار 1945 بالمأساة الفرنسية والتي تأتي ضمن مسلسل نكث العهود المتواصلة، وأكد أن العرب لن يتحصلوا على أي شيء تم وعدهم به مذكراً أن أفكار القوى الأستعمارية ومبادئها تقوم على منح الوعود بالحرية والأستقلال والعيش الكريم عندما تكون في حالة الضيق الشديد وعندما تخرج منه يتنكرون لكل ما وعدوا به. لم يكتف غنام عند هذا الحد بل دعا الى خروج جميع الشعوب العربية لمناهضة العدوان الفرنسي لأن سوريا ولبنان تحتاج الى دعم العرب لاسيما جيرانهم، كما نبه الى مسألة مهمة وهي عدم تجزئة القضايا العربية بعضها عن بعض بل يجب جعلها قضية واحدة يجب أن تحسم نهائياً قبيل أنتهاء الحرب العالمية الثانية وبخلاف ذلك سيُنظر الى العرب ككل بنظرة سخرية ووهن[28] .

أستغرب النائب رزوق غنام لائحة قانون أعفاء الهاربين والمتخلفين من الجنود متسائلاً في الوقت نفسه عن القصد الأخلاقي والنفسي من وراء هكذا قانون، وأذا كان أعفاء الهاربين والمتخلفين طريقة لحمل المواطن على التجنيد وخدمة العلم فأن ذلك يجانب الحقيقة تماماً، لأن ما يدفع الشعب للتطوع هو وجود نظام حكم أبوي يشعر المواطن بأنتمائه لتربة وطنه الذي يعيش على أرضه أذ ذكر بالنص:"يذهب الفرد الى الجيش والحرب مدفوعاً من تلقاء نفسه بالشعور المتكون عنده من حب الوطن الذي يسوقه ليموت من أجل سلامته وأستقلاله". بعد ذلك أوضح رزوق غنام الطرقة الأمثل لجذب أبناء الوطن للتجنيد في الجيش قائلاً:" أذا أردنا أن يتجند الأفراد ولا يهربون ولا يتخلفون ويموتون في سبيل الوطن يجب أن نجعلهم يشعرون بالعزة الوطنية والشعور بأن الوطن غال في نفوسهم"[29] .

ناقش نائب بغداد رزوق غنام منهاج حكومة توفيق السويدي الثانية بالقول أن الذين قبلوا تشكيل هذه الحكومة عملوا عملاً صالحاً لأن العراقيين لم يتعودوا على فراغ الحكم لمدة 25يوماً، بينما أن أطول أزمة وزارية كانت لا تتعدى الأسبوع الواحد. كما شخص رزوق غنام ثلاث محاور رئيسية في منهاج الحكومة المذكورة . الأول منها تتعلق بالسياسة الخارجية عندما وصفها بالمحكمة ،لاسيما حسن الجوار مع البلدان المجاورة ومقاطعة البضائع الأسرائيلية، أما السياسة الداخلية فقد أيد رزوق غنام الغاء جميع القوانين الأستثنائية التي صدرت في زمن الحرب بسبب أنتفاء الحاجة اليها، وفيما يخص محور الأقتصاد أعرب غنام عن رضاه عن نية الحكومة القيام بالمشاريع العمرانية والأقتصادية التي من شأنها تحقيق العدل الأجتماعي لما تخلقه من فرص عمل عدة وهذا يعني أعداد جيل جديد يتولى أعباء الحكم والمسؤولية[30].

حذر رزوق غنام تحذيراً شديداً من تدخل الحكومة بالأنتخابات كون أن نتائج هذا التدخل وخيمة ،لأنها سوف تؤسس الى دكتاتورية من نوع خاص بالمقابل هاجم فكرة الأقلية الدينية في العراق وتمثيلها في الأنتخابات بدعوى أن الدين لا يمكن أن يكون معياراً لقياس الأقلية والأكثرية لأن الأقلية هم الأجانب الذين ينتمون الى بلد معين لكنهم يسكنون في العراق لأغراض معينة لأجل ذلك أعترض رزوق غنام على مبدأ جعل أربعة نواب لكل جماعة من الطائفتين المسيحية واليهودية وهو ما معمول به منذ عام 1944 عندما كان عدد أعضاء مجلس النواب88 عضواً كون أن مبدأ التمثيل بقي نفسه حتى بعد أرتفاع عدد النواب الى 115 عضواً معلقاً بالقول:" لأنه اذا قيل ان الأكثرية تكاثرت أظن أن هذه الأقلية تكاثرت أيضاً لأنها لم تبق في معزل عن وسائل أكثار النسل"[31].

لم يتردد رزوق غنام بمهاجمة الشيوعية هجوماً عنيفاً بعد أن وصفها بأنها أشد فتكاً من الأسلحة لأن الأخيرة تقتل الأشخاص ولكن الشيوعية تُميت وتهلك الأمة بأسرها على حد تعبيره، ثم ذكر غنام أن الشيوعية تجرد معتنقيها من أنسانيتهم وتجعلهم أناس آليون تستخدمهم في أي جهة تريدها ، وعليه طالب من الحكومة أن تكافح الشيوعية بكل شدة وتقضي على شرورها ومفاسدها[32].

من جانب أخر، أنتقد رزوق غنام الجهاز الأداري بأكمله بسبب أهمالهم تسيير أعمال الناس اليومية وهذا ما جعلهم يقدمون الشكاوي الى مجلس الأمة والصحف اليومية، وتسأل عن السبب الذي يجعل بدء الموظف في دوائر الحكومة بالعمل من الساعة الحادية عشر صباحاً

حتى الواحدة ظهراً بمعدل ساعتين فقط، شخص رزوق غنام خللاً واضحاً في جهاز الدولة الأداري ذاكراً بالنص:" أن كثرة الموظفين هي سبب كثرة الأهمال والخلل وتشكي الناس من ضياع قضاياهم والأمر كلما يمر عليه زمن يتفاقم، فالموظف أذا أحيلت عليه قضية لا يقوم بها الا بعد أن يرتشي"، أقترح غنام تأسيس مديرية عامة بعنوان مديرية المراقبة العامة وظيفتها مراقبة الموظفين ودوامهم لكي تتم السيطرة على الأنفلات الموجود لدى الموظفين[33]

كان للنائب رزوق غنام موقفاً واضحاً وصريحاً حيال ميثاق بغداد، بعد أن أيد أنضمام العراق له بكل قوة وحماس، لاسيما وأن تركيا وأيران ضمن هذا الميثاق، وتلك الدولتين تضمان 150 مليون مسلماً يغارون على سلامة الأقطار العربية المسلمة، ومن الأسباب التي دفعت رزوق غنام لأنضمام العراق لميثاق بغداد أن هكذا أحلاف دولية تستطيع الدول الضعيفة أن تشارك في السياسات الدولية وتوجيهها، كما أنها لا تبقى منكمشة على نفسها، لذلك طالب رزوق غنام أن يسير العراق على سياسة تكون عاملاً مهماً في وجوده وتكوينه وتدرجه في مواقع القوة ولا يتم ذلك الا بالتقرب من دول عظمى مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية[34].

من جانب آخر هاجم رزوق غنام أذاعة صوت العرب التابعة لجمهورية مصر بعد أن وصفها بأنها صوت أعداء العرب لما تذيعه من أخبار وصفها بالكاذبة حول الوضع في العراق مُشيراً الى أن هذه الأذاعة تلاقي أذان صاغية لدى العالمين العربي والغربي، منتقداً في الوقت ذاته صمت الحكومة العراقية وعدم الرد ولا التفنيد لتلك الأدعاءات، أقترح رزوق غنام آزاء ذلك كله أقامة شعبة او هيأة خاصة في دار الأذاعة في بغداد مهمتها الرئيسة الرد على أدعاءات أذاعة مصر وطالب كذلك وزارة الخارجية بالتدخل السريع للكف من هذه الحملة العدائية[35].

لم يتردد نائب بغداد رزوق غنام من أعلان وقوفه الى جانب الشعب الجزائري في كفاحه ضد الأستعمار الفرنسي الذي حاول طمس الهوية العربية للجزائر على مدى 130 عاماً كما حاول أثارة الضمير العربي بالقول ما نصه:" أن هناك 100-15 شخصاً يُذبحون في كل يوم من الجزائريين .أن حال الجزائر اليوم كحال الأندلس في الزمن السابق وتأتي فرنسا التي تدعي الحرية والمساواة لذبح الجزائريين وتتعدى على أهلها الأمنين". طالب رزوق غنام والحالة تلك أن تُشكل فرق من المتطوعيين من جميع الأقطار العربية للقتال بصف الشعب الجزائري لتخليصه من الأستعمار الفرنسي وطالب ايضاً الحكومة العراقية أن تزود الثوار في الجزائر بالسلاح والعتاد[36].

آراء النائب رزوق غنام الاقتصادية والاجتماعية:-

ناقش نائب بغداد رزوق غنام في جلسة مجلس النواب في 16 آذار 1943 لائحة قانون تنظيم الحياة الأقتصادية لعام 1943، أذ أوضح أن الغاية الرئيسة للقانون المذكور هي منع الأحتكار والضرب على أيدي النفعيين والمتلاعبين بالأسعار بعد أن أستغلوا ظروف الحرب العالمية الثانية، ورأى أن التجاء الحكومة متمثلة بمديرية التموين العامة بوضع يدها على بعض المواد المهمة ،لاسيما الحديد والخشب وعدم تصريفها في الأسواق قد زاد من أسعارها بسبب أن التجار المستوردين لهذه السلع زادوا في أسعارها بعد أن سيطرت الحكومة عليها، أعطى رزوق غنام حلاً لتلك المشكلة قائلاً:" ان العلاج الناجح لأزالة هذا التضخم المالي هو تشجيع أو أطلاق حركة العمل وأن ذلك سيخفف التضخم المالي فلا تبقى النقود محصورة بيدي أناس معدودين فيجب أن توزع الأموال على العمال والأهلين"[37] .

وفي السياق ذاته، حذر رزوق غنام أن ترك الحبل على الغارب وعدم مراقبة أسعار المواد الغذائية سيضر كثيراً بالطبقات الفقيرة وجعلها عرضة لأستغلال التجار وطالب غنام الحكومة بشراء المواد الغذائية من التجار بعد أن تضع لهم مقدار مناسب للربح وتشرف على توزيعها وتترك للتجار المتجارة بالبضائع الكمالية المخصصة لحياة الترف ،أذ أن تلك البضائع وأن ارتفع سعرها لا يشتريها الأ الأثرياء ولا تضر الفقراء[38].

لم يقف رزوق غنام عند هذا الحد بل ، تعداه بكثير عندما ذكر أن اغلب النواب الموجودين تحت قبة البرلمان ما هم الا وكلاء لطبقة واحدة من الشعب وهي طبقة التجار وكبار ملاكي الأراضي لأنهم يدافعون عنهم ونسوا السواد الأعظم من الشعب الذين تضرروا جراء أنحسار وتراكم الأموال لدى فئة خاصة من الناس ذاكراً بالنص:" أكثرية الشعب في بؤس وشقاء فلو كانت هذه الأموال أي الملايين من النقود موزعة توزيعاً حقيقياً لأستفاد الشعب من تضخمها لدى النفعيين والجشعين اني لم أسمع احداً من النواب تكلم عن حالة الشعب وبؤسه وشقائه بل أن البحث يدور في تأييد الزراع والتجار أن المجالس النيابيه لم تنشأ لحماية المسيطرين بل أنشئت لحماية الشعوب من جور هؤلاء"[39] .

القى نائب بغداد رزوق غنام خطاباً تحريراً مفصلاً على مسامع زملائه النواب في الثالث من آيار 1943 بسبب تفاقم أثار الحرب على الشعب العراقي ابتدءه بأن الحرب الحاضرة كشفت مواطن الخلل في الحياة الأقتصادية والأجتماعية لدى الشعب العراقي، ولا بد من تحرك الشعور الأنساني لدى زعمائه لأصلاح هذا الخلل وأنتشال عامة الشعب من قهر العوز ورفع

مستوى معيشتهم لأن الضمير الأنساني يأنف عن السكوت عن هذه التعاسة البشرية على حد تعبيره[40].

في الوقت نفسه، طالب رزوق غنام الحكومة بالقيام بمشروع اصلاحي أسوة بالدول الأخرى يقوم على عدة ركائز وضعها هو بين أيدي أصحاب القرار في البلد ، أهمها أن تقوم الحكومة بمشروع اصلاح أقتصادي وأجتماعي يتناول الفلاح والعامل يهدف الى ترفيه حياتهم مادياً ومعنوياً يكون مدته خمس سنوات مع مطالبته تفويض الأراضي الأميرية بالطابو للفلاحين يزرعونها لأنفسهم وأن تؤسس لهم الحكومة مصرفاً تزودهم بالأموال لأستغلال هذه الأراضي، وفيما يخص شريحة العمال قدم نائب بغداد رزوق غنام جملة من الحلول لوضع حداً لمعاناتهم، أولها أنشاء مصانع لهم في مختلف الصناعات يعملون فيها على أساس التعاون فتقسم الأرباح بينهم من غير أن تأخذ الحكومة ربحاً منهم يرافق ذلك الأمر مبادرة أنشاء دوراً للعمال تتوفر فيها الراحة والشروط الصحية على أن تستوفي من كل عامل مبلغاً زهيداً على مدة زمنية طويلة بعدها تصبح الدار ملكاً للعامل[41].

يبدو أن دعوة رزوق غنام لأنصاف الفلاحيين والعمال لم ترق لزميله نائب المنتفك زامل المناع لدرجة أتهامه بأنه يُريد بث فكرة البلشفية في العراق وأذكاء الشيوعية فيه، الأمر الذي دفع غنام بالرد عليه بأن النظام الذي اقترحه ينافي الشيوعية تماماً لأنه مستمد من المبادئ القومية الحقة كون الأمة يجب أن تكون متضامنة والتضامن لا يحصل الا بتكاتفها لتحصل على حقوقها بحيث لا تكون جماعات ناقمة وجماعات مترفة. ختم رزوق غنام حديثه بالدفاع عن فكرته بالملكية الصغيرة بالقول : "أن لم تأخذ الحكومة بهذا النظام أو بمثله بما يرضي جميع طبقات الأمة ويحصل التضامن بين أفرادها فلن يمضي زمن طويل حتى يتبلشف العراق بأجمعه"[42].

ناقش النائب رزوق غنام لائحة قانون ذيل قانون ممارسة الطب في العراق لسنة 1925، بعد أن بين ان هذه اللائحة لا تعالج قضية شحة الأطباء في القرى والارياف الذين لا يعلمون شيئاً عن الصحة والطب ،لأنها سوف تشرع ولا تطبق بسبب الواسطة التي أصبحت فوق القانون والذي سببه تهاون المسؤولين ، لاسيما وزارة الشؤون الأجتماعية لأجل ذلك أقترح رزوق غنام سَن قانون ينصف الأطباء الذين يعملون في الأرياف بأن يعطون مخصصات وأمتيازات خاصة ورأى أن ذلك حقاً مشروعاً لأن الطبيب الذي يعمل في الأرياف لا يستفيد شيئاً سوى راتبه بينما الطبيب في المدن الكبرى يربح كثيراً في العمل مساءً في عيادته الخاصة[43].

وجه رزوق غنام أنقاداته اللاذعة لوزارة المعارف العراقية عندما ذكر أنها تسير بدون خطة مدروسة لقبول الطلبة في المدارس العالية وأنها تبتعد عن معيار الكفاءة، كون أن حصص الطائفة او الدين وحصص الألوية كلاً حسب نسبة سكانها هي الحاضرة في القبول وهذا ما تسبب في انخفاض مستوى التعليم وكثرة الراسبين في امتحانات المدارس العالية، ضرب غنام مثلاً واحداً لزملائه بأن كلية الحقوق أحتشد فيها 750 طالباً نتيجة لهذا الأسلوب الخاطئ وليس فيه سوى 8 أساتذة فقط، من جانب أخر وجه رزوق غنام سؤاله عن مصير خريجي مدرسة الصناعة لأنهم لا يجدون مجالاً صناعياً يمارسون فيه ما تعلموه لذلك أن أغلبهم يسعى لإيجاد عملاً كتابياً في أحدى دوائر الحكومة لا علاقة له بما اكتسبوه من مهارات[44].

لم يقتنع النائب رزوق غنام بكلام وزير المالية علي ممتاز الدفتري بقوله أن طريقة معالجة التضخم هو سحب النقود المتراكمة من التداول كون ذلك سوف لن يحل التضخم بل سيزيد من معاناة الفئات الفقيرة، بل أن الحل الوحيد للحل من ظاهرة التضخم النقدي في العراق كما رأى رزوق غنام هو سحب الأموال من أيدي الفئة القليلة وان تتصرف الحكومة بها تصرفاً يُزيل الأزمة، كما أعاب رزوق غنام على الدفتري رأيه بأن بيع الأراضي هو من مصلحة الحكومة والشعب موجهاً اليه الكلام بالقول ما نصه:" أُريد أن اسأل من هو الشعب بنظر الحكومة هل الشعب هو هؤلاء الـ(200) شخص الذين يشترون الأراضي ويشغلون الشعب لمصلحتهم فيبقى في حالة من البؤس والشقاء، أين مصلحة الشعب في هذه العملية أن أربعة أخماس الشعب فقير، جوعان، عريان، جاهل فأُريد من الحكومة أن تقول أننا نُريد أن نُزيد من وارادات الدولة لتكوين أمة حقيقية وبذلك نرفع مستوى حياة عامة الشعب"[45].

تطرق رزوق غنام لمشكلة التهريب بوصفها من المشكلات الخطيرة التي تواجه الاقتصاد العراقي ويجب القضاء على أسبابها، أذ تكلم عن تهريب الثروة الحيوانية الى خارج البلد ،لاسيما عن طريق لواء الموصل أتجاه سوريا مبيناً أن الحديث جاء في كل مكان عن موضوع التهريب وأن الأمر يجري بسهولة تامة لأنهم يتحدثون أي المهربين بأن الشرطي الفلاني سمح لهم بتهريب الأغنام من الحدود مقابل مائة دينار كرشوة[46].

تحمس النائب رزوق غنام كثيراً أثناء مناقشة خطاب العرش في الجلسة المنعقدة في الثامن من كانون الثاني عام 1945 لفكرة أنشاء مدينة للعمال عاداً ذلك الأمر وأن نجح بأنه أساس العدل الاجتماعي وسبباً رئيساً لترقية الأمة بكافة طبقاتها، كون تفكير الحكومة بهذا الاتجاه هو تحول جديد في سياستها الاقتصادية والاجتماعية ،لأنه عمل لم تأتِ به أية حكومة من

الحكومات منذ تأسيس الحكم في العراق ولم تلتفت الى معاناة هذه الفئة المهمة التي تعد ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد العراقي[47].

من جانب أخر، نبه النائب رزوق غنام وهو يناقش لائحة قانون الميزانية العامة لسنة 1945، أن هناك نقصاً حاداً في النظام الاقتصادي والاجتماعي في العراق بسبب التباين الكبير بين مدخولات أفراد الشعب العراقي وأعطى مثالاً واضحاً لذلك التباين بالقول ما نصه:" أن وارادت الفلاح العراقي ستة دنانير سنوياً، اذ نجد ازائه المالك الى الأرض فأنه لا يأخذ ستة دنانير وانما يأخذ مجموع ما يأخذه 400 فلاح أي ما يساوي (2400دينار) فهذه المبالغ يأخذها المالك أو بالأحرى الشخص الذي أعطته الحكومة هذه الأرض ونصب فيها ماكنة أخذها بالدين وأخذ النفط والدهن بالدين أيضاً ومجرد امتلاكه لهذه الماكنة ترتب له أن يأخذ (2400دينار)في السنة وأن يأخذ الفلاح ستة دنانير"، دعى نائب بغداد الى تبني نظاماً أقتصادياً يجعل الزيادة في الأنتاج تذهب فائدتها على الجميع لأن الوضع السائد يجعل 90% من زيادة الأنتاج تذهب الى جيوب أفراد قليلين وهو ما يتسبب بحدوث تضخم مالي عند فئة قليلة[48].

من جانب أخر تناول رزوق غنام في جلسة مجلس النواب المنعقدة بتاريخ 31آيار 1945 وزارة الشؤون الأجتماعية كونها من وزارات الصنف الأول في العراق ولها علاقة مباشرة في حياة الشعب من حيث راحته ورفع مستوى حياته وايجاد السبل لتوفير العيش الكريم له، غير أنه لم يَر ذلك على الرغم من تخصيص مبالغ ضخمة لها في الميزانية العامة، بالمقابل أعاب رزوق غنام فصل موظفين تابعين لدائرة الصحة دون الرجوع الى رئيس الدائرة الذي أكد في أكثر من كتاب رسمي حاجة دائرته الى خدمات اولئك الموظفين[49].

عاد رزوق غنام ليثني على جهود وزارة المعارف بعد أن كان قد أنتقدها وذلك لأصلاح كلية الحقوق بعد أن عينت عميد أخصائي من مصر جعل ادارة الكلية المذكورة سائرة سيراً منتظماً فالمذنب يُعاقب والذي يُقدم عملاً حسناً يُكافىء، والأهم من ذلك كله تنظيم قبول الطلبة في كلية الحقوق بسبب التمسك بنظام الكلية وهذا كفيل حسب اعتقاد غنام باعادتها الى وضعها الصحيح وفق ادارة قوية ومهنية[50].

لم يتردد نائب بغداد من أنتقاد الوضع الاقتصادي والأجتماعي القائم في العراق اذ تبين أنه وبعد حوالي 25 عاماً على قيام الحكم الوطني في العراق لايزال معظم أبناءه يمشون حفاة طيلة حياتهم ويلبسون الأسمال البالية ويسكنون الأكواخ وينامون على الحصير ولا يأكلون أكثر

من خبز الشعير من غير ادام لأجل ذلك أصر رزوق غنام على وصف النظام الأقتصادي والأجتماعي في العراق أنه نظاماً غير عادلاً[51].

تسائل رزوق غنام عن سبب تأخير الحكومة للبدء بالعمل بمشروع الري في الحبانية وتحججها بحجج واهية مثل عدم توفر الأموال الكافية لتنفيذه وأنها أي الحكومة خصصت له أموال موزعة على ميزانيات خمسة أعوام وهذا مالم يقنعه كون أن مشروع الحبانية هو مشروع يحتاج اليه البلد لأنه بالأضافة الى مساعدته في انقاذ الأراضي من الفيضانات فأنه أيضاً يساعد في اعادة المياه الى نهر الفرات في مواسم الصهود ليتمكن الزراع من ارواء أراضيهم وطالب غنام في نهاية حديثه بضرورة الأسراع بتنفيذ مشاريع الري الكبرى ومنها مشروع الحبانية[52].

ناقش رزوق غنام خطاب العرش في الجلسة التي عقدت في الثالث والعشرون من كانون الثاني 1946 بعد أن وصفه بغير الصالح كونه جاء نرجسي ولا يمت للواقع بصلة لأن الرشوة متفشية في أدارة المملكة وفي سير أمورها وأن سبب ذلك كله يعود الى فساد النظام الأقتصادي ككل لأن الحكومة عندما تسمح للفرد بالثراء الفاحش وبطرق ملتووية وتترك الشعب في بؤس وفقر مدقع عندئذ تكون الرشوة حاضرة لدى الموظفين، كما أنتقد رزوق غنام قوانين أدارة التموين التي وضعت في الأساس لحفظ عامة الناس من الأستغلال اذ وصفها بأنها قوانين صورية لم تطبق أبداً والدليل أن البضائع سواء كانت محلية أم مستورده تباع الواحدة منها بعشرة أضعافها، دعا نائب بغداد في نهاية حديثه الى قلب النظام الأقتصادي في العراق رأساً على عقب بحيث لا تستغل المنافع لأفراد قلائل ويبقى عامة الشعب بهذه الحالة النفسية على حد وصفه[53].

سلط رزوق غنام الضوء على ظاهرة الفيضانات المتكررة في العراق والتي فتكت بكثير من مصالح الناس في كل عام دون أي أجراء وقائي تتخذه الحكومة للحد من أثارها اذ ذكر بالنص:" تحدث الفيضانات من وقت لأخر وتقع الاضرار ويزيد بؤس الفقراء على الأخص ثم يتبرع ذوي القلوب الرحيمة للمصابين فنشكرهم وينتهي الأمر، وبعد بضعة سنين يقع الأمر ذاته وينبري البعض لأبداء المساعدة وجمع التبرعات بدون أن نعمل شيئاً للقضاء على أسباب هذه الكوارث" ازاء هذا كله طالب غنام الحكومة بالتخلي عن فكرة تقوية السداد الترابية في كل عام واصفاً أياها بالطرق المتخلفة والمجيء بأفكار حديثة ومتطورة للحد من أثار الفيضانات كأنشاء السدود الحديثة والخزانات[54].

استغرب رزوق غنام أستخدام المتقاعدين في وظائف جديدة بحجة تراكم الخبرات، بينما يوجد مئات الالآف من المستخدمين بلا عمل، كما كشف غنام عن نسبة خطيرة من المتقاعدين يشغلون وظائف جديدة بعد احالتهم على التقاعد، اذ تكلم عن نسبة تقدر بـ98% من جانب أخر أنتقد رزوق غنام بشدة الحكومة ابقاءها على مستخدمي أمانة العاصمة بلا تقاعد وتركهم يموتون جوعاً بعد بلوغهم الستين من عمرهم[55].

سلط رزوق غنام الضوء على نقطة تلامس حياة المواطنين بشكل مباشر عندما تحدث عن أجور الماء التي تتحصلها الحكومة اذ لم يتردد من وصف تلك الأجور بأنها أعظم ضريبة تقع على عاتق الفرد العراقي، أسترسل غنام بالقول:" ان هذا الماء كان منذ عشر سنوات بمستوى لا بأس به أما الأن فقد تضاعف اربع مرات وعندما اسأل ما سبب هذا الغلاء يقال هذا للموظفين لأن خلال السنة الواحدة تُزيد مصلحة اسالة الماء عدد الموظفين وعلى المستهلك أن يدفع أجور هذه الزيادة وهكذا"[56].

أنتقد رزوق غنام قوانين التسوية انتقاداً لاذعاً لأنها تسببت في ترك الفلاح أرضه ليسكن قرب مجمعات النفايات والقاذورات ويعمل في الأعمال الوضعية في العاصمة بدلاً من الزراعة والأنتاج في أرضه والأهم من ذلك أن رزوق غنام أثار حقيقة مفادها أن لجان التسوية بعد مضي 22 سنة عملت على سلب الارض من يد الفلاح وطرده مستغرباً أستمرار تلك اللجان بعملها معلقاً بالقول:" أن مدة عملها لا يتعدى العشر سنين والأن انقضت 22 سنة والعمل لم ينتهِ، وأنا أقول أنه حان الوقت لألغاء هذه التسوية لأنه يكفينا ما انتجته من مساؤى لهذا البلد وبالتالي بهذا الفلاح المسكين"[57].

كانت لدى رزوق غنام رؤية أقتصادية معينة اراد أن يصلها الى وزارة المالية وهي عدم الأعتماد شبه الكلي على موارد النفط في وضع الميزانية العامة للبلد واهمال الموارد الأخرى لأن النفط ليس من الموارد الدائمة، فيخشى أن يصيب العراق أنهيار في المستقبل اذا ما حدثت أزمة عالمية تطيح بأسعار النفط، بالمقابل أنتقد موارد التجارة في الميزانية والتي بلغت مليوني دينار واصفاً ذلك بالأمر غير المقبول، لذلك طالب بأيجاد مصادر أخرى لتغطية الزيادات الحاصلة في ميزانيات العراق المالية القادمة وعدم الاستمرار بالأعتماد على النفط في تلك الزيادة[58].

من جانب أخر، نبه رزوق غنام الى تصاعد نسبة حوادث الدهس في الشوارع والتي ذكر أن سببها الرئيس سرعة أصحاب السيارات الجنونية، فأوجد حلا لتلك المشكلة عندما أقترح قيام

مصلحة شرطة المرور بتعيين مراقبين في الشوارع وضمن حدود العاصمة من راكبي الدراجات النارية وظيفتهم الأساسية تعقب السيارات ومنعها من الخروج عن السرعة المحددة لهم وأن تقوم شرطة المرور بسحب رخص السواق المخالفين لأن ذلك من شأنه الحد كثيراً من حوادث الدهس[59].

الخاتمة:

كشفت سطور هذا البحث أن رزوق غنام كان متشرباً بالأفكار القومية منذ نعومة أظفاره لاسيما وأنه أطلع على هذه الأفكار الى جانب تلقيه العلوم والآداب في العهد الأخير من عهود الدولة العثمانية، الذي برزت فيه الدعوات من أغلب الولايات العربية الى اللامركزية ونيل العرب حقوقهم، فكان لرزوق غنام نشاط مهم في تلك الدعوات.

كما أثبتت مناقشات وخطب رزوق غنام تحت قبة البرلمان أنه رجلاً يدعو الى أصلاح النظامين الاقتصادي والاجتماعي في العراق فقد كان مدافعاً شرساً عن حقوق الكادحين من العمال والفلاحين لدرجة أن البعض الصق به تهمة الشيوعية لأنه كان دائماً يدعو الى تفتيت الثروة الهائلة من أيدي القلة القليلة المدعومة من الحكومة وأنصاف الأكثرية الساحقة من الشعب العراقي.

من المُلفت للنظر أن رزوق غنام لم يكُن يؤشر أو يشخص مواطن الخلل في الأداء الحكومي ,انما كان دائماً ما يوجد الحلول والمعالجات ويضعها تحت أنظار المسؤولين بغية الاخذ بها، لأنه كان يعد ذلك من أهم مسؤوليات النائب عن الشعب والمطالب بحقوقهم.

الهوامش:

(1) حميد المطبعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، الجزء الاول، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1996، ص239.

(2) جاسم محمد رجب، المدارس المسيحية في بغداد1920-1958، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية-الجامعة المستنصرية،2015، ص82.

(3) عبد الرزاق النصيري، دور المجددين في الحركة الفكرية والسياسية في العراق 1908-1932، مكتبة عدنان، بغداد، 2012،ص91.

(4) حسان ريكان خلف الدليمي، جريدة العراق وموقفها من الأحداث والقضايا الوطنية والقومية1920-1932، دار ألوان، بغداد، 2019، ص19.

(5) أيمان عادل محمد صالح الجنابي، رزوق غنام ودوره الفكري والسياسي في العراق 1883-1965، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية – جامعة تكريت، 2023، ص13.

(6) هو حزب ذا نزعة قومية تأسس في بغداد عام 1912م ضم مجموعة من الشباب القومي في مقدمتهم مزاحم الباجه جي، كانت جريدة النهضة ناطقة بأسمه كان من أبرز مطالبه أعتراف الحكومة العثمانية بحقوق العرب بعد أن هاجمت جماعة حزب الأتحاد والترقي الحاكم آنذاك وطالبتها بتحقيق اللامركزية وأحترام شخصية الأمة العربية.للمزيد من التفاصيل ينظر: سامي رفائيل، صحافة العراق نتاج رفائيل بطي، الجزء الثاني، بغداد، 1985م،ص53.

(7) حسان ريكان خلف الدليمي، المصدر السابق، ص19.

(8) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الصحافة العراقية،الجزء الاول ،الطبعة الثانية،بيروت،1971،ص 79.

(9) صدرت في بغداد عام 1917 كانت مهمتها في بادئ الأمر لأطلاع الرأي العام على ما يجريفي ميادين القتالوكانت مصوره، توقفت عن الصدور عام 1920لتحل محلها جريدة العراق. للمزيد من التفاصيل يُنظر:زاهدة أبراهيم، دليل الجرائد والمجلات العراقية 1869-1978، الطبعة الثانية، دار النشر والمطبوعات الكويتية، الكويت،1982، ص180.

(10) المصدر نفسه، ص179.

(11) ميربصري، أعلام اليقظة الفكرية في العراق الحديث، الجزء الاول، د.ت، ص147.

(12) كاظم جواد أحمد الهيازعي، دور نواب بغداد 1925-1939، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية – الجامعة المستنصرية،2004، ص149.

(13) ولد في بغداد عام 1892 ودرس في الكتاتيب ثم تلقى العلوم الدينية على يد علماء عصره، نشأ في بيئة أدبية وتأثر بها، عمل في الصحافة منذ شبابه وأصبح من رواد الصحافة العراقية تأثر بالدعوة الى اللامركزية، أنتهج أسلوب المعارضة في الكتابة، توفي في بغداد عام 1944. للمزيد يُنظر: عبد الحميد الرشودي وأخرون. أبراهيم صالح شكر حياته وأثاره، دار الحرية ، بغداد، 1978.

(14) ميربصري، أعلام الأدب في العراق الحديث، تقديم: جليل العطية،الجزء الاول، دار الحكمة، لندن، 1994، ص356.

(15) كوركيس عواد، معجم المؤلفين العراقيين في القرنين التاسع عشر والعشرين، الجزء الاول، مطبعة الرشاد، بغداد، 1969، ص463.

(16) أفتتحت الدورة الأنتخابية الثالثة بالأجتماع الأعتيادي الأول من تشرين الثاني 1930 وأستمرت حتى الخامس من تشرين الثاني عام 1932 بعد أن صَدرت الأدارة الملكية بحلة والشروع بأنتخاب مجلس نيابي جديد . للتفاصيل يُنظر: " محاضر مجلس النواب العراقي " الدورة الأنتخابية الثالثة الأجتماع الأعتيادي لسنة 1930، الجلسة الأولى ، 1 تشرين الثاني 1930، مطبعة الحكومة،1931، ص2. من الجدير بالذكر انه سيرمز للاشارة الى محاضر مجلس النواب العراقي بالرمز (م.م.ن) ؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثالث، الطبعة السابعة،دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1988، ص69.

(17) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الرابع، الطبعة السابعة، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1988، ص132.

(18) م.م.ن. الدورة الأنتخابية التاسعة، الأجتماع الأعتيادي لسنو 1939، تقرير أعمال اللجان العامة، مطبعة الحكومة، بغداد، 1939،ص1

(19) م.م.ن ، الدورة الأنتخابية العاشرة، الأجتماع غير الأعتيادي لسنة 1943، مطبعة الحكومة، بغداد، 1943، ص3.

(20) م.م.ن، الدورة الأنتخابية الخامسة عشرة، الأجتماع غير الأعتيادي لسنة 1954، الجلسة الأولى، 16 أيلول 1954، مطبعة الحكومة، بغداد، 1954، ص2.

(21) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء العاشر، الطبعة السابعة، دار الشؤون العراقية، بغداد، 1988، ص313.

(22) يوسف أسعد داغر، مصادر الدراسات الأدبية، المكتبة الشرقية، بيروت، 1972، ص929.

(23) م.م.ن ، الدورة الأنتخابية الثالثة، الأجتماع الأعتيادي الأول لسنة 1930، الجلسة السابعة، 16 تشرين الثاني 1930، ص90؛ كاظم جواد احمد الهيازعي، المصدر السابق، ص171.

(24) م.م.ن، الدورة الأنتخابية العاشرة، الأجتماع الأعتيادي لسنة 1943، الجلسة التاسعة عشر، 9 أيار 1944، ص227.

(25) م.م.ن، الدورة الأنتخابية العاشرة، الأجتماع العادي لسنة 1944، الجلسة الثامنة، 8 كانون الأول 1945، مطبعة الحكومة، بغداد، 1945، ص108.

(26) المصدر نفسه، ص109-110.

(27) م.م.ن، الدورة الأنتخابية العاشرة، الاجتماع العادي لسنة 1944، الجلسة السابعة والعشرون، 17آذار 1945، ص345.

(28)م.م.ن، الدورة الأنتخابية العاشرة، الاجتماع العادي لسنة 1944، الجلسة الثانية والاربعين ،31 ايار 1945،ص531-532.

(29) م.م.ن، الدورة الأنتخابية العاشرة الأجتماع غير الأعتيادي لسنة 1945، الجلسة الثالثة، 24 حزيران 1945، مطبعة الحكومة بغداد، 1945، ص34.

(30) م.م.ن، الدورة الأنتخابية العاشرة ، الاجتماع العادي لسنة 1945، الجلسة الحادية والعشرون، 15 آذار 1946، مطبعة الحكومة، بغداد، 1946، ص219-220.

(31) م.م.ن، الدورة الأنتخابية العاشرة ، الأجتماع العادي لسمة 1945، الجلسة السادسة والثلاثون، 13 آيار 1946، ص363-364.

(32) م.م.ن، الدورة الأنتخابية الخامسة عشر، الأجتماع غير الأعتيادي لسنة 1954،الجلسة الخامسة، 16 كانون الأول 1954، مطبعة الحكومة، بغداد، 1955، ص 57-58.

(33) م.م.ن، الدورة الأنتخابية الخامسة عشرة،الأجتماع غير الأعتيادي لسنة 1954، الجلسة الثانية عشر، 3 كانون الثاني، 1955، ص207-208.

(34) م.م.ن، الدورة الأنتخابية الخامسة عشرة، الأجتماع الأعتيادي للسنة 1955-1956، الجلسة التاسعة ، 8 كانون الثاني 1956، مطبعة الحكومة، بغداد، 1956، ص 139-140.

(35) م.م.ن، الدورة الأنتخابية الخامسة عشرة، الأجتماع الأعتيادي للسنة 1955-1956، الجلسة الحادية عشرة، 15 كانون الثاني 1956، ص 186-187.

(36) م.م.ن، الدورة الأنتخابية الخامسة عشرة، الأجتماع الأعتيادي للسنة 1955-1956، الجلسة الثالثة والأربعون،26 نيسان 1956، ص 547-548.

(37) م.م.ن، الدورة الأنتخابية التاسعة، الأجتماع الأعتيادي الرابع لسنة 1942، الجلسة العشرين،16 آذار 1943، مطبعة الحكومة ، بغداد، 1943، ص150.

(38) المصدر نفسه.

(39) م.م.ن، الدورة الأنتخابية التاسعة، الأجتماع الرابع لسنة 1942، الجلسة الحادية والعشرين،17 آذار 1943،ص169.

(40) م.م.ن، الدورة الأنتخابية التاسعة ، الاجتماع الرابع لسنة 1942، الجلسة الثانية والثلاثون، 3 آيار 1943، ص270.

(41) المصدر نفسه، ص272-273.

(42) م.م.ن، الدورة الأنتخابية التاسعة ، الاجتماع الرابع لسنة 1942، الجلسة الثالثة والثلاثون، 4آيار 1943، ص283.

(43) م.م.ن، الدورة الأنتخابية التاسعة الأجتماع الرابع لسنة 1942، الجلسة الحادية والأربعون، 16آيار 1943 ص365.

(44) م.م.ن، الدورة الأنتخابية العاشرة، الأجتماع الأعتيادي لسنة 1943، الجلسة التاسعة عشر، 9آيار 1944 ص227-228.

(45) م.م.ن، الدورة الأنتخابية العاشرة، الأجتماع الأعتيادي لسنة 1943، الجلسة الثالثة والعشرين، 15آيار 1944 ص286.

(46)م.م.ن، الدورة الأنتخابية العاشرة، الأجتماع الأعتيادي لسنة 1943، الجلسة الرابعة والثلاثون، 13 تموز 1944 ص303.

(47) م.م.ن، الدورة الأنتخابية العاشرة، الأجتماع الأعتيادي لسنة 1944، الجلسة الثامنة، 8 كانون الثاني 1945 ص109.

(48) م.م.ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الأجتماع الأعتيادي لسنة 1944، الجلسة الحادية والأربعون،30 آيار 1945، ص511.

(49) م.م.ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الأجتماع الأعتيادي لسنة 1944، الجلسة الثانية والأربعون،31 آيار 1945، ص542.

(50) المصدر نفسه، ص546.

(51) م.م.ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الأجتماع غير الأعتيادي لسنة 1945، الجلسة الثالثه،24 حزيران 1945، ص34.

(52) م.م.ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الأجتماع العادي لسنة 1945، الجلسة الرابعة،11 كانون الأول 1945، مطبعة الحكومة، بغداد ، 1946،ص19.

(53) م.م.ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الأجتماع العادي لسنة 1945، الجلسة السابعة عشر،23 كانون الثاني 1946، ص172-173.

(54) م.م.ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الأجتماع العادي لسنة 1945، الجلسة الثالثة والعشرون،23 آذار 1946، ص231.

(55) م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الأجتماع غير الأعتيادي لسنة 1954، الجلسة الثالثة عشرة،4 كانون الثاني 1955، ص257.

(56) المصدر نفسه، ص257.

(57) م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الأجتماع غير الأعتيادي لسنة 1954، الجلسة الخامسة عشرة،8 كانون الثاني 1955، ص293.

(58) م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الأجتماع الأعتيادي لسنة 1955-1956، الجلسة الثانية عشر،17 كانون الثاني 1956، ص202-204.

(59) م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الأجتماع الأعتيادي لسنة 1955، الجلسة التاسعة عشر،9 شباط 1956، ص382.

المصادر والمراجع باللغة العربية:-

اولا : الوثائق المنشورة :

1- محاضر مجلس النواب العراقي،الدورة الأنتخابية الثالثة الأجتماع الأعتيادي لسنة 1930، مطبعة الحكومة،1931.
2- محاضر مجلس النواب العراقي ،الدورة الأنتخابية التاسعة، الأجتماع الأعتيادي لسنة 1939، تقرير أعمال اللجان العامة، مطبعة الحكومة، بغداد، 1939.
3- محاضر مجلس النواب العراقي ،الدورة الأنتخابية العاشرة، الأجتماع غير الأعتيادي لسنة 1943، مطبعة الحكومة، بغداد، 1943.
4- محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الأنتخابية الخامسة عشرة، الأجتماع غير الأعتيادي لسنة 1954، مطبعة الحكومة، بغداد، 1955.
5- محاضر مجلس النواب العراقي ،الدورة الأنتخابية العاشرة، الأجتماع العادي لسنة 1944، مطبعة الحكومة، بغداد، 1945.
6- محاضر مجلس النواب العراقي ،الدورة الأنتخابية العاشرة الأجتماع غير الأعتيادي لسنة 1945، مطبعة الحكومة بغداد، 1945.
7- محاضر مجلس النواب العراقي ،الدورة الأنتخابية العاشرة ، الاجتماع العادي لسنة 1945، مطبعة الحكومة، بغداد، 1946.
8- محاضر مجلس النواب العراقي ،الدورة الأنتخابية الخامسة عشرة، الأجتماع الأعتيادي للسنة 1955-1956، مطبعة الحكومة، بغداد، 1956.
9- محاضر مجلس النواب العراقي ،الدورة الأنتخابية التاسعة، الأجتماع الأعتيادي الرابع لسنة 1942، مطبعة الحكومة ، بغداد، 1943.

10-محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية العاشرة، الأجتماع العادي لسنة 1945، مطبعة الحكومة، بغداد ، 1946.

ثانيا : الكتب العربية :-

1- حسان ريكان خلف الدليمي، جريدة العراق وموقفها من الأحداث والقضايا الوطنية والقومية1920-1932، دار ألوان، بغداد، 2019.

2- حميد المطبعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، الجزء الاول، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1996.

3- زاهدة أبراهيم، دليل الجرائد والمجلات العراقية 1869-1978، الطبعة الثانية، دار النشر والمطبوعات الكويتية، الكويت،1982.

4- سامي رفائيل، صحافة العراق نتاج رفائيل بطي، الجزء الثاني، بغداد، 1985.

5- عبد الحميد الرشودي وأخرون. أبراهيم صالح شكر حياته وأثاره، دار الحرية ، بغداد، 1978.

6- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الصحافة العراقية، الجزء الاول ،الطبعة الثانية،بيروت،1971.

7- _____، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الرابع، الطبعة السابعة، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1988.

8- _____، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثالث، الطبعة السابعة، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1988.

9- _____، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء العاشر، الطبعة السابعة، دار الشؤون العراقية، بغداد، 1988.

10-عبد الرزاق النصيري، دور المجددين في الحركة الفكرية والسياسية في العراق 1908-1932، مكتبة عدنان، بغداد، 2012.

11-كوركيس عواد، معجم المؤلفين العراقيين في القرنين التاسع عشر والعشرين، الجزء الاول، مطبعة الرشاد، بغداد، 1969.

12-ميربصري، أعلام الأدب في العراق الحديث، تقديم: جليل العطية،الجزء الاول، دار الحكمة، لندن، 1994.

13-_____، أعلام اليقظة الفكرية في العراق الحديث، الجزء الاول، د.ت.

14-يوسف أسعد داغر، مصادر الدراسات الأدبية، المكتبة الشرقية، بيروت، 1972.

ثالثا : الرسائل الجامعية :-

1- أيمان عادل محمد صالح الجنابي، رزوق غنام ودوره الفكري والسياسي في العراق 1883-1965، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية – جامعة تكريت، 2023.

2- جاسم محمد رجب، المدارس المسيحية في بغداد1920-1958، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية-الجامعة المستنصرية،2015.
3- كاظم جواد أحمد الهيازعي، دور نواب بغداد 1925-1939، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية – الجامعة المستنصرية،2004.

First: published documents:

1- Minutes of the Iraqi Council of Representatives, the third electoral session, the regular meeting of the year 1930, Government Press, 1931.

2- Minutes of the Iraqi Council of Representatives, ninth electoral session, regular meeting of 1939, report on the work of the general committees, Government Printing Press, Baghdad, 1939.

3- Minutes of the Iraqi Council of Representatives, Tenth Electoral Session, Extraordinary Meeting of 1943, Government Press, Baghdad, 1943.

4- Minutes of the Iraqi Council of Representatives, the fifteenth electoral session, extraordinary meeting of 1954, Government Press, Baghdad, 1955.

5- Minutes of the Iraqi Council of Representatives, Tenth Electoral Session, Regular Meeting of 1944, Government Printing Press, Baghdad, 1945.

6- Minutes of the Iraqi Council of Representatives, the tenth electoral session, extraordinary meeting of 1945, Government Printing Press, Baghdad, 1945.

7- Minutes of the Iraqi Council of Representatives, Tenth Electoral Session, Regular Meeting of 1945, Government Press, Baghdad, 1946.

8- Minutes of the Iraqi Council of Representatives, the fifteenth electoral session, regular meeting for the year 1955-1956, Government Press, Baghdad, 1956.

9- Minutes of the Iraqi Council of Representatives, Ninth Electoral Session, Fourth Regular Meeting of 1942, Government Press, Baghdad, 1943.

10- Minutes of the Iraqi Council of Representatives, Tenth Election Session, Regular Meeting of 1945, Government Press, Baghdad, 1946.

Second: Arabic books:-

1- Hassan Rikan Khalaf Al-Dulaimi, Al-Iraq newspaper and its position on national and national events and issues, 1920-1932, Dar Alwan, Baghdad, 2019.

2- Hamid Al-Mutaba'i, Encyclopedia of Iraqi Notables in the Twentieth Century, Part One, House of Cultural Affairs, Baghdad, 1996.

3- Zahida Ibrahim, Directory of Iraqi Newspapers and Magazines 1869-1978, second edition, Kuwaiti Publishing and Publications House, Kuwait, 1982.

4- Sami Rafael, The Iraqi Press, the Product of Rafael Butti, Part Two, Baghdad, 1985.

5- Abdul Hamid Al-Rashudi and others. Ibrahim Saleh Shukr, his life and works, Dar Al-Hurriya, Baghdad, 1978.

6- Abd al-Razzaq al-Hasani, History of the Iraqi Press, Part One, Second Edition, Beirut, 1971.

7- _____, History of Iraqi Ministries, Part Four, Seventh Edition, House of Cultural Affairs, Baghdad, 1988.

8- _____, History of Iraqi Ministries, Part Three, Seventh Edition, House of Cultural Affairs, Baghdad, 1988.

9- _____, History of Iraqi Ministries, Part Ten, Seventh Edition, House of Iraqi Affairs, Baghdad, 1988.

10- Abd al-Razzaq al-Nusayri, The Role of the Modernists in the Intellectual and Political Movement in Iraq 1908-1932, Adnan Library, Baghdad, 2012.

11- Gorkis Awad, Dictionary of Iraqi Authors in the Nineteenth and Twentieth Centuries, Part One, Al-Rashad Press, Baghdad, 1969.

12- Mir Basri, Literary Figures in Modern Iraq, presented by: Jalil Al-Attiyah, Part One, Dar Al-Hekma, London, 1994.

13- _____, Signs of Intellectual Awakening in Modern Iraq, Part One, D. T.

14- Youssef Asaad Dagher, Sources of Literary Studies, Oriental Library, Beirut, 1972.

Third: University theses:-

1- Iman Adel Muhammad Saleh Al-Janabi, Razouk Ghannam and his intellectual and political role in Iraq 1883-1965, unpublished master's thesis, College of Education - Tikrit University, 2023.

2- Jassim Muhammad Rajab, Christian Schools in Baghdad 1920-1958, unpublished master's thesis, College of Education - Al-Mustansiriya University, 2015.

3- Kadhim Jawad Ahmed Al-Hayaza'i, The Role of the Representatives of Baghdad 1925-1939, unpublished master's thesis, College of Education - Al-Mustansiriya University, 2004.

Baghdad Deputy Razzouq Ghanam and his political, economic and social opinions in the Iraqi House of Representatives1930-1958

Assist Prof Dr. Haider Attia Kazim

Faculty of Arts -Al-Mustansiriyah University

haider.attia@uomustansiriyah.edu.iq

Keywords: the modern history. Royal era. Iraqi Council of Representatives

Summary:

This research deals with one of the personalities of the royal era in Iraq (1921-1958 AD), which is MP Razzouk Ghannam, the most prominent Christian figures during that era. The research reviewed the place of his birth, its history, how he received primary and then secondary education and obtained an academic certificate, as well as his intellectual formation and the crystallization of his national personality, as the research highlighted his political activity since he was young.

The research did not neglect the literary activity of Razzouk Ghannam and revealed his journalistic efforts from 1920, in which he founded his newspaper Iraq, which replaced the newspaper Al-Arab, as well as the newspaper Iraq Iraq Water in 1923.

Razzouk Ghannam's efforts in the press were so distinctive that his colleagues did not hesitate to name him the Sheikh of the Iraqi press, Razzouk Ghannam had economic opinions highlighted in an important book issued in 1949 entitled "The economic crisis in Iraq: its cause and impact on the life of the people and the state".

He turned to parliamentary work since 1930, specifically in the third electoral cycle, and became a deputy for the Baghdad Brigade. Razzouk Ghannam's second deputy was during the reign of the second Hashemite cabinet when he was elected

as a deputy for the Baghdad Brigade also in the electoral cycle Fifteenth under the twelfth government of Nuri al-Said.

The sixteenth electoral cycle is the last for Razzouk Ghannam and the last in the era of the monarchy in Iraq, and it was only one unusual meeting in the hope of gathering again on the first of December 1958, but the fall of the monarchy came without that.

Razzouk Ghannam was known for his qualitative interventions under the dome of the Iraqi Council of Representatives and expressing his opinions on various topics that were raised, whether political, economic or social, although his proposals in the economic and social aspects were the most prominent. In particular, the defense of the rights of the working classes of workers and peasants, as was well observed for the performance of successive Iraqi governments throughout the six electoral cycles that he represented during the period (1930-1958 AD) Razzouk Ghannam did not leave Baghdad after the establishment of the republican system in Iraq and remained in his home until his death in 1965.